تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في المناطق الحدودية

Experience of the Bangladesh Poor Bank as a mechanism for achieving sustainable local development in border areas

فاتح ولد أحمد[1]*

[1]جامعة البليدة 2 – لونيسي علي، (الجزائر)

f.ould-ahmed@univ-blida2.dz

مراد دراوسي[2]

[2] جامعة البليدة 2 – لونيسي علي، (الجزائر)

m.draouci@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/24 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص: إن القضـــاء على ظاهرة الفقر بجميع أشـــكاله في كل مكان يُعتبَر هدف محوري من ضـــمن أهداف التنمية المحلية المستدامة، وإن التعريف بهذه الظاهرة يختلف من دولة لأخرى وذلك بسبب اختلاف التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، وتُعَّد بنغلاديش من بين الدول التي لم تَسـلَم من اسـتفحال هذه الظاهرة، ومن خلال هذا البحث نحاول التركيز على تجربة بنك الفقراء في هذه الدولة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المســتدامة في المناطق الحدودية.

وإن الهدف من هذا البحث هو الإلمام بالإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر، والتنمية المحلية المســتدامة، والمناطق الحدودية، ومحاولة دولة بنغلاديش في التخفيف من حدة الفقر متعدد الأبعاد، وعرض تجربة بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر، وأخيراً آفاق بنك الفقراء محلياً وعالمياً.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية المحلية المســتدامة، المناطق الحدودية، المنظمات غير الحكومية، القرض المصغر، بنك الفقراء.

Abstract: The eradication of poverty in all its forms everywhere is a central objective of sustainable local development. The definition of this phenomenon varies from State to State because of the different economic, social and cultural composition of these countries. Bangladesh is among the States that have not recognized the increase in this phenomenon

The aim of this research is to learn about the conceptual framework of poverty, sustainable local development and border areas, and the attempt of the State of Bangladesh to alleviate multidimensional poverty, the experience of the Bank of the Poor in combating poverty and, finally, the prospects of the Bank of the Poor locally and globally.

Key words: poverty, sustainable local development, border areas, non-governmental organizations, microcredit, Bank of the Poor.

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

إن القضـاء على ظاهرة الفقر يُعَّد تحدي عالمي، ويُعتبَر الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، ويُلزِم ذلك جميع الدول باختلاف مسـتوياتهم توحيد الجهود باعتبار أن هذه الظاهرة معقدة وأثرها يتعدى حدود الدول خاصـة في ظل العولمة، وأن هذا التحدي ظهرت نتائجه من خلال تضـاؤل عدد الفقراء فقرًا مُدقِعا، وانخفاض معدل وفيات الأطفال أكثر من النصـف وعدد الوفيات دون الخامسـة، وأصبح بإمكان أكثر من 2,6 مليار شخص في العالم من الحصول على المياه الصالحة للشرب من مصادر محسـنة، وبإمكان 2,1 مليار شخص الوصـول إلى مرافق محسـنة للصـرف الصـحي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015، صفحة 4)

وإن هـذه النتـائج لم تكن لتتحقق لو لا قوة معـدل النمو العـالمي وتزايـد ثروة العـديـد من الـدول النامية، لاسيما منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادي وجنوب آسيا، هذه الأخيرة والتي تعرف اكتظاظاً كبيرًا للسكان، عرفت تراجع عدد الفقراء من نصف مليار شخص عام 1990 إلى 216 مليون شخص عام 2015. (مجموعة البنك الدولي، 2018، صفحة 2)

ونجد من دول جنوب آسيا التي شهدت زخمًا كبيرًا في مجال القضاء على الفقر دولة بنغلاديش، فهي دولة فقيرة من حيث الإمكانات المادية غنية بمواردها البشـرية، ويُقدَر عدد سـكانه بـــ 133 مليون نسـمة ويعاني فيه الكثير من ظاهرة الفقر بأنواعه.

1.1 إشـكالية البحث: مما سـبق ذكره، نعالج هذا البحث انطلاقاً من الإشـكالية الآتية: **ماهي الجهود المبذولة من طرف دولة بنغلاديش للقضاء على ظاهرة الفقر المتعددة الأبعاد؟ وهل يمكن اعتبار تجربة "بنك الفقراء" ناجحة؟.**

2.1 منهج التحليل المعتمد: بهدف الإلمام بتجربة بنك الفقراء كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في المناطق الحدودية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، بحيث استخدم المنهج الوصفي في دراسـة الجانب النظري وهذا من خلال التطرق للمفاهيم النظرية لعناصـر البحث، أما المنهج التحليلي تم استخدامه في دراسة تجربة بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر.

3.1 فرضيات البحث: لمعالجة الإشكالية المطروحة في هذا البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:

1.3.1 الفقر هدف محوري ضمن أهداف التنمية المحلية المستدامة.

2.3.1 تُعتبر بنغلاديش دولة رائدة في مكافحة ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد.

3.3.1 بنك الفقراء تجربة عالمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ولا سيما في المناطق الحدودية.

4.1 أهداف البحث: يهدف هذا البحث للوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1.4.1 الإلمام بالإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر، والتنمية المحلية المستدامة، والمناطق الحدودية.

2.4.1 عرض الجهود المبذولة من طرف دولة بنغلاديش في مكافحة ظاهرة الفقر.

3.4.1 إبراز النتائج الايجابية التي حققها بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر، سواءً على المستوى المحلي أو العالمي.

5.1 تقسيم العمل: للإجابة على إشكالية البحث، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة (4) نقاط أساسية، وهي كالآتي:

1.5.1 الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر، والتنمية المحلية المستدامة، والمناطق الحدودية؛

2.5.1 محاولات دولة بنغلاديش في التخفيف من حدة الفقر متعدد الأبعاد؛

3.5.1 تجربة بنك الفقراء في مكافحة ظاهرة الفقر؛

4.5.1 آفاق بنك الفقراء محلياً وعالمياً.

2. الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر، والتنمية المحلية المستدامة، والمناطق الحدودية

إن دراسة ظاهرة الفقر تختلف من مجتمع لآخر، وهذا لا يمنع من التطرق إلى أهم العناصر التي تُفسر لنا الظاهرة من الوجهة النظرية.

1.2 مفهوم الفقر: يمكن تلخيص مفهوم الفقر، وأنواعه وأسبابه كالآتي:

1.1.2 المعنى الضيق للفقر: يتمثل هذا المفهوم في النقص الحاصل في الدخل المقبول اجتماعياً، وبهذا يُصبِح الفقر حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاستهلاك من الغذاء كماً ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكاني وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الطارئة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. (الروماني، 2005، صفحة 12)

2.1.2 المعنى الواسع للفقر: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفقراء هم من لا يستطيعون ايصال أفكارهم وآرائهم، ولا يفتقرون فقط إلى الحاجات الأساسية بل يفتقرون حتى إلى الأمن والكرامة والاستقلالية، ومن هذا التصور يمكن تبني مفهوم منظمة الأمم المتحدة للفقر، والذي عرفته على أنه: " ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد والقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ". (عايد، 2017، صفحة 6)

2.2 أنواع الفقر: يمكن تصنيف الفقر من عدة زوايا، ونذكر منها ما يأتي:

1.2.2 الفقر المطلق والفقر النسبي: الفقر المطلق هو حد معين من الدخل، وتُعتبَر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يُشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي يتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة. (قورين، 2014، صفحة 17)

2.2.2 الفقر البشري والفقر متعدد الأبعاد: يُعرَّف الفقر البشري على أنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية، كالرعاية الصحية، والتعليم والغذاء والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكل حرية. (وهب، 1990، صفحة 151)

أما الفقر المتعدد الأبعاد فهو حالة الحرمان الشديد والتي يتعرض لها الأفراد في مختلف نواحي الحياة في نفس الوقت، ويشمل مجموعة من الأبعاد تم اعتمادها بمشاركة المجموعات المحلية وبالاستناد إلى توافق عالمي، ويُعبَر عن كل بُعد بِعَدَد من المؤشرات المهمة ليصل عدد المؤشرات المعتمدة في حساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد إلى عشرة (10) مؤشرات، ويمكن إظهار الأبعاد والمؤشرات المستخدمة من طرف منظمة الأمم المتحدة عبر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2010 والذي يُظهِر أبعاد ومؤشرات الفقر متعدد الأبعاد. بحيث تنحصر الأبعاد في التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة. أما المؤشرات فتنحصر في سنوات الدراسة، والتحاق الأطفال بالمدرسة، ووفيات الأطفال، والتغذية، والكهرباء، ومرافق الصرف الصحي المحسن، ومياه الشرب المحسنة، والأرضيات، ووَقُودُ الطهي وملكية الأصول. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة 96)

3.2.2 الفقر المدقع: هو الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان من خلال دخله الوصول إلى اشباع حاجاته الغذائية، من أجل تأمين عدد من السُعرات الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة، وحد هذا الفقر هو حصول الفرد على أقل من دولار واحد يومياً، ويعيش في هذه الفئة نحو خُمس (5/1) سكان العالم. (منير محمود، 2012، صفحة 14)

3.2 أسباب الفقر: تتلخص أهم أسباب الفقر فيما يأتي: (عزوز و ضيف، 2017، صفحة 326)

1.3.2 التقصير في استغلال الموارد المتاحة: رغم وفرة الموارد باختلاف أنواعها إلا أنها لم تُستغَل أحسن استغلال، مما أدى إلى عدم وجود وفرة في الانتاج بشكل يمكن من توفير احتياجات الناس من السلع والخدمات.

2.3.2 انخفاض معدل النمو الاقتصادي: على الدولة رفع معدل نموها الاقتصادي من أجل رفع مستوى الرفاهية للسكان وهو ما يُساهم في الحد من مشكلة الفقر، خصوصًا إذا تحققت العدالة في توزيع ثمار هذا النمو.

3.3.2 قلة فرص العمل: تُعتبَر البطالة من أهم وأخطر الأسباب المؤدية إلى الفقر، ذلك لأن الدخل المتأتي من العمل يمثل مصدر الرزق والعيش الوحيد للعديد من الناس، والذي منه يُنفقون على ما يحتاجونه من سلع وخدمات.

4.3.2 انخفاض مستوى الأجور: تمثل الأجور المنخفضة الحد العادل الذي يَكفل للعامل ولمن يعول وبصفة مستمرة المعيشة اللائقة والكريمة التي تتناسب مع انسانيتهم، ومع ظروفهم وأوضاعهم، سببًا من أسباب الفقر.

4.2مفهوم التنمية المحلية المستدامة: إن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم حديث نسبياً، ويُعتبر آخر تطور وصل إليه الفكر التنموي في مسيرة تحقيق تنمية شاملة وعادلة تُراعى فيها المساواة بين الأجيال الحالية، وتضمن العدالة للأجيال المستقبلية، وهو مفهوم تَرَسَّم استعماله عام 1987 من خلال **تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** بعنوان **"مستقبلنا المشترك"**.

1.4.2 تعريف التنمية المحلية المستدامة: حسب **تعريف هيئة الأمم المتحدة**، فإن التنمية المحلية تعني تلك: " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رُقيِها بأقصى قدر مستطاع ". (قاشي و بودرجة، 2014)

ولقد عَرَّف القانون رقم 03 - 10 مفهوم التنمية المستدامة، على أنها: "مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ". (الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 9)

وتُعرَّف بأنها: " نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والثقافية في كل مشروع تنمية بمكان معين، وتُشكِل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها الهيكل الأقرب للمجتمع والأكثر جدارةً لتلبية حاجياتهم ". (سليماني و بايزيد، 2015، صفحة 180)

وتُعرَّف على أنها: " استراتيجية لاستمرارية تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال والاستمرارية ". (سليماني و بايزيد، 2015، صفحة 180)

وهناك من يعرفها على أنها: " تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر ". (قاشي و بودرجة، 2014)

ومن خلال هذه التعاريف نجد أن التنمية المحلية المستدامة تُجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة (المستقبلية) وحقهم في هذه الموارد المحلية.

وبإدخال مفهوم الاستدامة على المستوى المحلى فإن: " التنمية المحلية المستدامة تُشير إلى تلك العملية التي يَشترِك فيها كل الناس على المستوى المحلي والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوياً لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين مع المحافظة على البيئة ". (بولحية و سالمي، 2014، صفحة 8)

2.4.2 أبعاد التمية المحلية المستدامة: تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بُعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وبإدخال مصطلح الاستدامة ضمن مفهوم التنمية المحلية، أصبح مفهوم التنمية المحلية المستدامة لا يقتصر على قابلية الرفاهية والتحسن على الجيل الحالي من المواطنين فقط، وإنما الأخذ في الحسبان الأجيال القادمة، وبالتالي إضافة البعد البيئي الذي أصبح يُعتبَر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات. (قاشي و بودرجة، 2014)

أ. البعد الاقتصادي: إن النظام الاقتصادي المستدام هو ذلك " النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، والذي يُحافِظ على مستوى معين قابل للإدارة ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية، حيث يجب إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، كما يتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تُحقِق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد، ويتضمن أيضاً البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف باعتباره شريك في التنمية المحلية المستدامة ". (لرقط، 2008)

ب. البعد الاجتماعي: وهو البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، بحيث يُعبِر عن البعد الانساني الذي يجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي وعملية ايصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والسكن إلى محتاجيها، وتحقيق العدالة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية، ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع في عملية صنع القرار. (قاشي و بودرجة، 2014)

ت. البعد البيئي: إن مبادئ التنمية المحلية المستدامة تُنادي بضرورة الاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة، وتجنب الاستنزاف المفرط للموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وهذا بهدف المحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والزوال لفائدة الأجيال المستقبلية. (قاشي و بودرجة، 2014)

5.2 تعريف المناطق الحدودية: المناطق الحدودية هي أقاليم، أين تلتقي السياسات العامة والممارسات التلقائية للسكان والفاعلين المحليين، حيث تتعارض المقاربات التي تُفضل التسيير الذاتي، مع التي تحث على الانفتاح والاندماج في عصر العولمة والشمولية. وتُشكل المناطق الحدودية أهمية استراتيجية بصفتها فضاءات تواصل وتبادل في سياسات حسن الجوار، والتعاون والقضايا الأمنية. (الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، 2018، صفحة 3)

وتتشكل المناطق الحدودية أحد مراكز الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم كفضاء حساس ومناطق ذات أولوية وذلك قصد: (الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، 2018، الصفحات 5-6)

1.5.2 تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام، ودعم المعدات والخدمات.

2.5.2 دعم التواصل والتنقل، وتعزيز مكافحة التهريب عبر الحدود.

3.5.2 تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية.

4.5.2 تدعيم ومتابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية مشاريع مشتركة.

3. محاولات دولة بنغلاديش في التخفيف من حدة الفقر متعدد الأبعاد

لا تقتصر معاناة الفقراء على النقص في الدخل، إذ يتخذ الفقر أبعاداً متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم، وتُشير التقديرات إلى أن 10 % من سكان العالم يُعانون من إعاقات تُؤثر على نوعية معيشتهم بغض النظر عن دخلهم، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، صفحة 29) ولقياس الفقر

متعدد الأبعاد، تُستخدم فيه ثلاثة (3) أبعاد وعشرة (10) مؤشرات، ومنها مؤشر الصرف الصحي المحسن، وهذا الأخير يُعتبَر ضروري من أجل السلامة الصحية لأفراد المجتمع.

1.3 حَمْلَة مر افق الصرف الصحي الشاملة: تُعتبر بنغلاديش من بين الدول الفقيرة التي تتسم بأقل مستويات التغطية في الصرف الصحي بالمناطق الريفية، ومن أجل تحقيق تغطية للصرف الصحي في كافة أرجاء البلاد، قامت بإعداد خُطط طموحة في هذا المجال بدعم قوي من قبل شركاء المعونة الذين يُقدمون مساعدات للبلاد، بحيث تهدف هذه الخطط إلى تحقيق زيادة سنوية ممكنة في تغطية الصرف الصحي لعدد يُقدر بـ 2,4 مليون أُسرة. و تُعَّد حملة الصرف الصحي الشاملة عنصراً جوهرياً في نجاح بنغلاديش في هذا الصدد، وبعد قيام هذه الحملة بمبادرة من قبل إحدى المنظمات غير الحكومية في نهاية التسعينات من القرن الماضي، أصبحت هذه الحملة تتضمن الآن أكثر من 600 منظمة غير حكومية تعمل مع سلطات المقاطعات المحلية في نشر الأفكار المؤيدة للصرف الصحي المحسن. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، صفحة 123)

1.1.3 مضمون حملة مر افق الصرف الصحي الشاملة: يتمثل مضمونها في الاشتراك مع المجتمعات المحلية في الوقوف على المشاكل المصاحبة للتغوط في الاماكن المفتوحة عن طريق حساب كميات إفرازات الجسم المترسبة في بيئة القرية، وتخطيط المناطق القذرة وتحديد طرق انتقال الإسهال ومشاكل الصحة العامة الأوسع نطاقًا. وعلاوة على ذلك، فإن "مشية الخزي" إلى مناطق التغوط و"حساب إفرازات الجسم" هما الأداتان المبدئيتان لتوليد الاهتمام المجتمعي المشترك، بحيث تُناقِش المجتمعات وتُوثق عملية التغوط في الأماكن المفتوحة وتضع في اعتبارها الآثار الصحية المترتبة على ذلك، وفور انطلاق شرارة الاهتمام، يتحرك الدافع لدى سكان القرية للعمل مع الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية وغيرها لعقد منتديات للصرف الصحي بغرض التعرف على دواعي القلق. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، صفحة 123)

2.1.3 البعد الآخر للحملة: مع تطور الحملة وازدياد الطلب على مرافق الصرف الصحي، ظهر قطاع حيوي من الأعمال الصغيرة فأصبحت بنغلاديش إحدى بلدان العالم الرائدة في انتاج المراحيض رخيصة التكلفة بالإضافة إلى تسويقها وصيانتها، وقُدر عدد المراكز المنتجة لهذه المراحيض عام 2006 بـ 3000 مركز، مما يُوضح مرة أخرى قدرة الجهات الصغيرة المزودة بالخدمة على الاستجابة للأسواق المحلية، الأمر الذي تبعه انخفاض تكلفة المراحيض، وفي الوقت نفسه تلقت الجهود المبذولة في القرى الدعم من خطط التمويل الصغير التي تقودها المنظمات غير الحكومية، مما أدى إلى تعبئة المدخرات وتوفير القروض اللازمة، كما أن نجاح هذه الحملة جعل الحكومات المتعاقبة تضع في أولوياتها السياسة الوطنية للمياه والصرف الصحي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، صفحة 123)

2.3 إنجازات كبيرة في بقاء الأطفال على قيد الحياة (خفض معدل الوفيات): عَرَفَ معدل وفيات الرضع سنة 1990 نسبة قُدرت بـ 97 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية، وهو معدل يزيد بـ 16 % عن

نظيره في الهند والذي بلغ 81 حالة لكل 1000 ولادة حية، وبحلول عام 2010 انعكس الوضع، إذ أصبح معدل وفيات الرضع 38 حالة لكل 1000 ولادة حية، في حين بلغ 48 حالة في الهند. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، صفحة 83)

1.2.3 العوامل التي ساعدت على خفض معدل الوفيات: بهدف تحسين معدلات بقاء الأطفال على قيد الحياة، انتهجت بنغلاديش نهجًا متعدد القطاعات، ويتمثل فيما يأتي: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، صفحة 83)

أ. تمكين المرأة اقتصادياً: إن توفر فرص العمل للمرأة خاصة في مجال صناعة الملابس والحصول على قروض صغيرة، أحدث تغيراً في وضعها، فأكثر من 95 % من النساء العاملات في صناعة الملابس هن من النازحات من المناطق الريفية، كما أن توفر فرص العمل للمرأة أدى إلى تضييق الفوارق بين الجنسين في العمل والدخل، وحتى انتشار القروض الصغيرة ساهم في تمكين المرأة، بحيث دفع "بنك جرامين" (BANK GRAMEEN) وحده مبلغ 5,72 مليار دولار لمجموعة متكونة من 6,7 مليون مقترض، وشكلت النساء 97 % من هؤلاء، ومن نتائج هذا التمكين للمرأة، علاوة على خفض معدلات الوفيات، تأجيل الزواج والإنجاب.

ب. تمكين المرأة سياسياً واجتماعياً: إن عقد اجتماعات منتظمة بإشراف المنظمات غير الحكومية للجمعيات النسائية، ساعد في تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً، كما أن نظام جرامين ساهم في توعية المقترضات بالعمليات الانتخابية، إذ يُشارك الأعضاء في هذا النظام في كل عام في انتخاب رؤساء اللجان وأمناء السر ورؤساء المراكز، كما يُشاركون في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة كل ثلاث (3) سنوات، ما دفع بالعديد من النساء إلى الترشح لهذه المناصب، أما اجتماعياً من خلال مشاركة المرأة في نظام البنوك، وأشار تحليل أُجري حديثاً إلى أن لدى المشاركات في منتديات الائتمان دراية بأمور الصحة تفوق ما تملكه غير المشاركات.

ت. دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الفتيات: وذلك من خلال التحاق الفتيات بالمدارس النظامية وغير النظامية للتعليم، والتي تُدير هذه الأخيرة المنظمات غير الحكومية "براك"، وتوفر تعليماً ابتدائياً مُسَرَعاً مدته أربع (4) سنوات للفتيات اللواتي لم يلتحقن مطلقاً بالمدرسة، ويمكن لهذه الفتيات الالتحاق بعد التخرج بالتعليم النظامي، وتتضمن المناهج الدراسية العادية دورات شهرية حول تنظيم الأسرة ومنع الحمل والتدخين وإساءة استعمال الأدوية وقضايا المساواة بين الجنسين، واليوم يفوق عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس عدد الفتيان.

2.2.3 دور الخدمات الصحية: لعبت الخدمات الصحية الأساسية دورًا كبيرًا في تقليل معدلات الوفيات من خلال تأمينها في المجتمع المحلي، بحيث كانت في الماضي لا تخدم إلا الميسورين، الذين ينعمون بإمكانية الحصول على الخدمات العامة ويملكون القدرة على دفع كلفة الخدمات الخاصة، وكان العاملون في القطاع النظامي أكثر من الذين توفرت لهم فرص الحصول على الرعاية الصحية، إذ يُموِلون جزءاً من

احتياجاتهم باشتراكات سنوية، أما العاملون في القطاع غير النظامي فمن الصعب توفير الرعاية الصحية لهم. ولقد تصاعدت وتيرة استخدام وسائل منع الحمل بانتشار وسائل منع الحمل بالحقن، كما قامت المنظمات الحكومية في إطار التوعية بتنظيم دورات تدريبية ضمن المجتمع المحلي لأكثر من 13 مليون امرأة حول معالجة الجفاف عند الأطفال الذين يُعانون من الإسهال، ولدى بنغلاديش اليوم أعلى معدل في العالم في استخدام الإماهة الفموية، ولم يَعُد الإسهال من أمراض الأطفال الرئيسية القاتلة، كما يُحصن اليوم 95 % تقريباً من أطفال بنغلاديش تحصينًا كاملاً ضد السُّل، وفي هذا الإطار يقوم المتطوعون من المجتمع المحلي والذي تُشرِف عليهم "منظمة براك" بعلاج أكثر من 90 % من حالات مرضى السُّل.

4. تجربة بنك الفقراء (GRAMEEN BANK) في مكافحة ظاهرة الفقر

1.4 نشأة المصرف: في عام 1976 بدأ البروفيسور "**محمد يونس**" مشروعًا بحثيًا عمليًا لاستكشاف إمكانيات تصميم نظام مصرفي يَصلُح للفقراء من أهل الريف، وقد توصل إلى أنه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يُحقِق نهضة تنموية كبيرة، وقد حقق المشروع بالفعل نجاحًا في محافظة شيتاجونج (Chittagong) في الفترة من 1976 إلى 1979، وفي ذلك العام امتد المشروع بمساعدة مصرف بنغلاديش إلى محافظة "تانجيل" (Tangail)، وفي الفترة من 1979 حتى 1983 امتد العمل بنجاح إلى محافظات "دكا" (Dhaka) و"رانجبور" (Rangpur) و"باتواخالي" (Patuakhali)، وفي سبتمبر1983 تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم "جرامين مصرف" (Grameen Bank)، ساهمت الحكومة فيه بنسبة 60 % من رأس المال المدفوع بينما كانت الـــ 40 % الباقية مملوكة للفقراء من المقترضين، وفي عام 1986 صارت النسبة 25 % للحكومة و75 % للمقترضين، وفي عام 2007 صارت النسبة 6 % للحكومة و94 % للمقترضين. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، صفحة 83)

2.4 مميزات تجربة المصرف: يمتاز مصرف الفقراء بالسمات الآتية: (مجدي، 2007، صفحة 31)

1.2.4 مشروع اقتصادي ذو أهداف اجتماعية (100 %): من حيث كونه مشروعًا اقتصاديًا هذه حقيقة لا تحتاج إلى برهان، فهو مصرف ذو رأسمال يقارب 500 مليون تكا، يقوم باستثمارها في إقراض العملاء لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية الفردية، ولتمويل مستويات مختلفة ومتصاعدة من الاستثمارات المشتركة، بداية بمستوى المجموعة وانتهاءً باستثمار المصرف في عدد من المؤسسات على المستوى القومي، أما الأهداف الاجتماعية فتتضح من خلال ما يأتي: (مجدي، 2007، صفحة 31)

أ. الفئة المستهدفة: فالمصرف متجرد للتعامل فقط مع فئة أفقر الفقراء (Poorest of the poor) التي وُضِع لها محددان اثنان (2)، وهما كالآتي:

أ.1 أن يكونوا (Landless): أي لا يمتلكون أراضي زراعية كحد أدنى، أو تقل حيازتهم عن نصف فدان من الأرض كحد أقصى.

أ.2 أن يكونوا (Assetless): أي أن قيمة ما لديهم من ممتلكات لو بيعت لما أُشتري بقيمتها فدان واحد، وهذا أمر مناقض تماماً لسياسة سائر البنوك التي لا تتعامل مع الفقراء، لأنهم لا يملكون الضمانات المالية التي تشترطها البنوك عادة.

ب. تعامل المصرف مع عملائه: عملاء المصرف من المقترضين من فئة أفقر الفقراء يمتلكون الآن 92 % من أسهم المصرف، وهم كذلك أعضاء في مجلس إدارة المصرف (9 من 13عضواً بنسبة 69 % تقريبًا)، وهم بذلك المستحقون لأرباح المصرف عن استثماراته، وأيضًا مشاركون وبقوة وعلى أعلى مستوى في صنع القرار داخل المصرف.

ت. القرارات الستة عشرة (16): وهي تلك القرارات التي تم اتخاذها في ورشة العمل القومية التي حضرها مائة (100) من النساء من رؤساء المراكز والتي عُقدت في "جويدفبور" (Joydevpur) الواقعة على مسافة 40 كم إلى الشمال من العاصمة "دكا" في مارس 1984، وهذه القرارات تُعَّد وبحق دستور التنمية الاجتماعية داخل المصرف، بحيث يُطلب من كل عضو (عميل) في المصرف أن يَحفظها ويُطبقها. (مجدي، 2007، صفحة 33) وتتضمن القرارات تعهدًا بمبادئ عامة مثل: الانضباط، والوحدة، والشجاعة، والدأب، ورفض الظلم للنفس أو للآخرين والتعاون وخاصة في أوقات الشدة. كما تَحض القرارات على الحرص على الالتزام بنظافة البيئة والأطفال، والحرص على مبادئ الصحة العامة، وذلك باستعمال المياه النظيفة أو تطهير المياه المتوفرة، وكذا استعمال المراحيض الصحية، والحرص على الطعام الصحي المتمثل في الخضروات وغيرها من القرارات التي تخدم الفرد والمجتمع.

2.2.4 التركيز الشديد على قضية الفقر: يتجلى التركيز الشديد على قضية الفقر في مستويين (2) وهما كالآتي: (مجدي، 2007، صفحة 36)

أ. المستوى النظري: يتضح الاهتمام النظري من خلال ما تقوم به "مؤسسة جرامين ترست" (TRUST GRAMEEN) من جهود لنشر الفكرة والتبشير بها محليًا وعالميًا من خلال البحوث والدراسات، والمؤتمرات الحوارية السنوية، ومن خلال النشرة الدورية (Grameen Dialogue)، وكذا نشر الكتب التي تحوي خبرات التجربة وأفكار مؤسس المصرف بأكثر من لغة، وهذا يقتضي ضمناً التعرض لِلَمحات من فكر البروفيسور "محمد يونس"، وفي هذا الإطار سنتطرق لعرض أهم المفاهيم والتي نذكر منها ما يأتي:

أ.1 مفاهيم مغلوطة: يرى البروفيسور **"محمد يونس"** أن الفقير هو في الحقيقة مفقر من خلال منظومة من الرؤى والممارسات المجتمعية التي تؤدي لاستمرار حالة الفقر، وأول هذه الرؤى والمفاهيم: النظرة السلبية للفقير على أنه شخص يفتقر إلى المهارات المهنية الخاصة، وأنهم لا يمتلكون إلا الجهد البدني، وأنهم بدون اكتساب مهارات لن يكون لهم قيمة في سوق العمل، وفي هذا مغالطة كبيرة، حيث إن الأثرياء من أصحاب هذه النظرة هم أول من يستفيد من جهود ومهارات الفقراء، بل إن جزءاً كبيرًا من الدخل القومي يأتي من خلال مجهوداتهم، وثاني تلك المفاهيم: غموض تعريف وتحديد معنى الفقير، مما يؤدي إلى أن تَضِل برامج مكافحة الفقر طريقها، ويرى أنه من الأسلم تحديد فئات الفقراء على أساس

معيار الدخل - الممتلكات (Criterion Income-Asset)، ويمكن طبقاً لهذا المعيار تحديد عدد من الشـرائح أو من المستويات المختلفة من الفقراء.

أ.2 الأوضـاع والممارسـات: أول تلك الأوضـاع ما سـبق وذكرناه من إحجام البنوك عن إعطاء الفقراء قروضًا، وذلك بوضعها شروطًا تعجيزية، وهو ضرورة توفر ضمانات مالية (collateral)، ومن المعلوم دور القروض في تسـهيل التعاملات المالية والتجارية والصـناعية، ومن ثم يرى أن الائتمان (Credit) هو حق أسـاسـي من حقوق الإنسـان (Fundamental Human Right) تماماً كالمطعم والملبس والمأوى والتعليم والرعاية الصحية، وثاني تلك الممارسات الربط الدائم بين مكافحة الفقر وخلق فرص وظيفية للفقراء على اعتبار أنه الحل الأمثل، على الرغم من أن الوظيفة قد تكون وسـيلة لتخليد الفقر، وذلك إذا كان دخل الفقير لا يُحقق له فائضًا، وهو الأغلب الأعم في وظائف الفقراء، أضف إلى ذلك أن تلك الوظائف غالبًا ما تُحْجَبَ عن النسـاء الريفيات الفقيرات، ويرى بدلاً من ذلك ضـرورة اسـتثمار الوظائف التقليدية التي يمارسـها الشـعب كوسـيلة للحياة في برامج للتوظيف الذاتي(Self-Employment) وتحول الأعمال المنزلية البسيطة إلى موجة من المد الكبير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب. المستوى العملي: منذ عام 1976 كانت أهداف المصرف واضحة ومحددة كالآتي:

ب.1 منح التسهيلات المصرفية للفقراء من الرجال والنساء، والقضاء على استغلال المرابين للفقراء.

ب.2 خلق فرص للتوظيف الذاتي للقطاع العريض غير المسـتخدم أو محدود الاسـتخدام من مصـادر الطاقة البشرية.

ب.3 دمج القطاع المهمش من المجتمع في طيات نموذج مؤسـسـي، يسـتطيعون اسـتيعابه والتعامل معه ويستمدون منه القوة من خلال تعاون ودعم متبادل.

ب.4 إدارة دفة الحلقة المفرغة القديمة: دخل قليل ← مدخرات قليلة ← استثمار قليل ← دخل قليل، لتُصبح نسقًا متصاعدًا من: دخل منخفض ← ائتمان ← استثمار ← دخل أكبر ← ائتمان أكبر ← مزيد من الاستثمار ← فمزيد من الدخل، وقد سلك المصرف طريقًا ذا معلمين أساسيين وهما: المشاركة أو مساعدة الفقراء كي يساعدوا أنفسهم والعمل للقادر عليه من الفقراء بديلاً عن الإحسان والصدقة أو من اليد السفلى إلى يد يُحبِها الله ورسوله.

3.2.4 التركيز على النسـاء كقوة للعمل: تُمثل النسـاء من عملاء المصـرف نسـبة 94 % وبالتالي فهم يُمثلون نفس النسبة من مالكي أسهم المصرف، كما أنهم يُمثلون 69 % من عضوية مجلس الإدارة، ولهذا التركيز الواضح مبرراته وهي كالآتي: (مجدي، 2007، صفحة 51)

أ. نظرة المصـرف للأعمال المنزلية للنسـاء الريفيات الفقيرات كمورد اقتصـادي غير مسـتثمر أو محدود الاستثمار، ومن ثم وجب تصحيح الوضع باستثماره لمصلحة الفقراء.

ب. تعرض هؤلاء النسـوة لقهر اجتماعي مزدوج، أولاً: لأنهن فقيرات، وثانيًا: لأنهن نسـاء، ومن ثم يتعرضـن لتحمل العبء الأكبر لمشكلة الفقر داخل الأسرة.

ت. خبرة المصـرف، حيث كانت نسـبة العملاء من النسـاء في البداية 50 % ثم لوحظ أن الأسـرة الفقيرة تحقق فائدة فورية إذا كان التحسـن في دخلها عن طريق المرأة، بينما لا يحدث نفس التحسـن أو على الأقل لا يحدث التحسـن في نفس النسـبة من الأُسـر التي يزيد فيها دخل الرجل، فالمرأة تضـع أُسـرتها وأولادها في قمة سلم أولوياتها بينما الرجل لديه سلم مختلف للأولويات.

4.2.4 تجربة إبداعية تدعم الإبداع: الإبداع والتجديد هما قاطرة النهضـة في أي أمة، ومن ثم كانت أهمية هذه السمة في تجربة المصرف. بحيث علاقته بالإبداع قائمة منذ النشأة، فالمصرف فريد في عملائه وفي تعامله معهم كما قلنا، وهو أيضًـا فريد في أسـلوب معالجته لقضـية الفقر، وهو فوق ذلك فريد في نظامه القائم على ضمان المجموعة والمركز، الإبداع كروح وآلية، والإبداع أيضًا هو روح تسري في المؤسسة، وآلية ذات خطوات، على النحو الآتي: (مجدي، 2007، صفحة 55)

أ. يُطلب من المتدربين من الموظفين الجدد إبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم فيما يخص إجراءات المصرف.

ب. يحرص المصـرف على خلق عقلية حل المشـكلات بين المتدربين والموظفين، مع ضـرورة ايجاد الحل الأمثل.

ت. أسـبقية الهدف عن الاجراء، أي على كل واحد اقتراح نظم واجراءات جديدة يراها مناسـبة للمصـرف لكن دون المساس بالأهداف الرئيسية للصرف.

ث. يتجنب برنامج التدريب في المصـرف الرؤية الموحدة بحيث يعمل على جعل الموظفين يتمايزون فيما بينهم، أي لهم وجهات نظر مختلفة وهذا من أجل التقليل من امكانية الوقوع في الأزمات.

ج. خلق جو من الابداع بترك الفرصة للموظفين من خلال طرح أفكار جديدة لها أهمية، وفتح قناة اتصال مباشـرة مع مجلس الادارة، وحتى أن هناك صـحيفة محلية تُدعى "أدوج" (uddog) وتعني المبادرة، لها دور مهم في نشر جو من الابداع.

ح. حرية تطبيق الأفكار الجديدة من خلال تجريبها في فرعين في وقت واحد، كما أن نجاح هذه الأفكار يجعلها معممة في باقي الفروع.

5.2.4 تجربة مؤسـسـية قائمة على الشـورى: وهذه السـمة تتضـمن عنصـرين (2)، وهما كالآتي: (مجدي، 2007، صفحة 61)

أ. العنصر الأول: عنصر المؤسسية: والمؤسسية عندما تعني (Institutionalization) فإنها تعني تحول الفكرة إلى مؤسـسـة، أو تحول الحلم إلى حقيقة واقعة تأخذ شـكل المؤسـسـة. أما عندما تعني (institutionality) فهي تعني البناء المؤسـسـي التنظيمي ووحداته وشكل العلاقة بينها، في هذا الاطار يُمكن تبسيط الهيكل التنظيمي للمصرف كما يأتي:

أ.1 المجموعة (Group): وهي اللبنة الأساسية في بناء تنظيم الأعضاء المقترضين، وكل مجموعة تحتوي على خمسة (5) أفراد.

أ.2 المركز (Center): وهو عبارة عن عدد من المجموعات تتراوح بين 6 إلى 8 مجموعات.

أ.3 الفروع (Branch): وهي اللبنة الأساسية في تنظيم الموظفين لأنها وحدة التعامل مع العملاء، وتضم 60 مركزاً، كما أن بها تسعة (9) موظفين، منهم ستة (6) ميدانيين(Bank Workers) ومدير فرع (Branch Manager) ومساعد له ومرسال (Messenger) ويُشرف كل موظف ميداني على عدد 10 مراكز، بواقع مركزين في كل يوم من أيام العمل الميداني من خلال ما يعرف باجتماعات المراكز (Center Meeting) والتي تُعْقَد فيما يُعرف بدور المراكز(Center House).

أ.4 المنطقة (Area Office): تحتوي على عشرة (10) فروع، ويعمل بمكتب المنطقة ستة (6) موظفين.

أ.5 القطاع (Zone Office): ويعمل في مكتب القطاع 35 موظفاً، ويضم تسعة (9) مناطق.

أ.6 المكتب الرئيسي (Head Office): ويُشرف عن 11 قطاع.

ب. العنصر الثاني: الشورى أو المشاركة في صنع القرار: وتأخذ مسارين اثنين (2) وهما كالآتي:

ب.1 المسودات الدوارة (Circulating Drafts): عندما تَعتزِم إدارة المصرف وضع أُطر لسياسات وقواعد وتنظيمات جديدة تختص بالإدارة فإنها تقوم بإعداد مسودة لها، ثم تقوم بإرسالها إلى رؤساء الأقسام بالمكتب الرئيسي وإلى مديري القطاعات، فإذا كان الموضوع ذا أهمية قصوى تُرسل نسخ من المسودة إلى مديري المناطق، وربما يرى هؤلاء أن يُرسلوا تعليقاتهم كتابة أو ربما يَعقد كل منهم لقاءات مع مرؤوسيه لمناقشة الموضوع، ومن ثم يُرسلون بردود أفعالهم التي تتلقاها لجنة المسودات (Drafting Committee)، وتُطالعها ثم تقوم بإعداد مسودة أخرى تُمَرَّر مرة أخرى، فإذا لاقت المسودة الثانية رضا صدر قرار بمحتواها وإلا تكررت العملية، وإذا لم تَحظَ المسودة بالرضا في عدة دورات يتم عرض الموضوع على مؤتمر مديري القطاعات الذي يُعقَد ثلاث (3) مرات سنويًا.

ب.2 المؤتمرات: ويُعَّد مؤتمر مديري القطاعات من أهم تلك المؤتمرات لما له من دور في عملية صنع القرار وفي الإدارة العامة بالمصرف، ويُعقد المؤتمر لمدة يومين (2) أو ثلاثة (3)، ويتم التحضير للمؤتمر قبله بشهرين، حيث يُعِد المكتب الرئيسي تقريرًا له يشتمل على نشاطات الأقسام وخططها المستقبلية، ويُقدم مديرو القطاعات تقريرًا أيضًا عن النشاطات السابقة والخطط المستقبلية، وخلال المؤتمر لا يسمح لممثلي المكتب الرئيسي بانتقاد ما قام به مديرو القطاعات ولا حتى بإبداء عدم الرضا عن أي فشل، فقد جُعِل المؤتمر ليتحدث فيه مديرو القطاعات ويُبدوا شكاواهم من المكتب الرئيسي، ولتتم مناقشة أسباب وعلاج أي قصور في أي من القطاعات على سبيل النُصح لا الأمر، وتدعو النتائج الناجحة للمؤتمر مديري القطاعات لعقد مؤتمرات لمديري المناطق متتبعين فيه نفس النهج. هذه المسارات التي يتبعها المصرف للمشاركة في صنع القرار وهو ما يُزيل الكثير من التوتر وسوء الفهم في المؤسسة، حيث يُتاح لكل واحد أن يَعرف ما هي القرارات؟ ولماذا أُخذت؟ مما يخلق دعمًا لهذه القرارات.

6.2.4 تجربة تنموية: تمتلك تجربة مصرف جرامين عددًا من المقاربات (طرق التناول والمعالجة) التنموية تُقربها من المعنى المتكامل للتنمية. (مجدي، 2007، صفحة 67)

أ. المقاربة الأولى: التنمية الاقتصادية: وتحتوي على عدة محاور منها ما يأتي:

أ.1 قروض الاستثمار الفردي: لمعرفة ما أحدثه المصرف من تنمية يكفي أن تَعلم أن عدد المقترضين من المصرف بلغ 2 مليون مقترض مقسمين على 1.079 فرعاً تعمل في أكثر من 36 ألف قرية حصلوا على أكثر من 1.961 مليون دولار من القروض.

أ.2 صناديق الادخار المختلفة: وهي الصورة الثانية من صور التنمية الاقتصادية، وهي صناديق ادخارية اجبارية كصندوق ادخار المجموعة وصندوق الطوارئ، كما أن هناك صناديق أخرى اختيارية مثل صندوق المدخرات الخاصة وصندوق الرفاهة للأطفال.

أ.3 الاستثمارات المشتركة (Joint Enterprises): يُشرِف عليها قسم التكنولوجيا بالمصرف منذ عام 1986.

ب. المقاربة الثانية: تحسين نوعية الحياة: وذلك من خلال أربعة (4) مداخل وهي كالآتي:

ب.1 المدخل الإسكاني: وهو من المطالب الأساسية للتنمية خاصة في بنغلاديش، حيث يعيش أغلب السكان في أكواخ من البامبو أو أعواد الجوت، ومن خلال هذا المدخل يتحصل العضو حسب أقدميته من 650 تكا إلى 25 ألف تكا وأعمدة للبناء ومرحاض صحي على أن يُسدِد بأقساط لا تتجاوز المدة سبعة (7) سنوات.

ب.2 المدخل الصحي: وذلك من خلال برنامج جرامين الصحي (Grameen Health Program GHP) والذي تقوم عليه مؤسسة جرامين ترست، ويهدف لمد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لهم، ويُركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة، وفي إطار البرنامج أُنشئت تسعة (9) مراكز صحية في نطاق عمل قطاعات دكا (Dhaka) ونارايانجانج (Narayangang) وتانجيل (Tangail) لتتعامل أساسًا مع المقترضين وأسرهم مع إمكانية علاج غير الأعضاء، ويتكون المركز من ثلاثة (3) مراكز فرعية (Sub-centers)، ويُشرف عليه طبيب كمدير للمركز إضافة لمدير إداري، ويعمل به اثنان (2) من الفنيين، ويعمل في كل من المراكز الفرعية ثلاثة (3) من أعضاء المهن الطبية المعاونة، وقد بدأ المشروع عام 1993، وحتى جانفي 1997 كان يغطي نسبة 47 % من تكلفته المتكررة (Recurrent Cost).

ب.3 المدخل التعليمي: ويتم ذلك من خلال صندوق رفاهة الأطفال (Children's Welfare Fund) الذي يُصبح إجباريًا من القرض الثاني، ويُساهم العضو فيه بمبلغ تكا واحدة أسبوعيًا، وتُستخدم موارد الصندوق في بناء أو تجهيز فصل متوسط الحجم أو مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الأطفال في كل مركز يوجد حتى الآن ما يقرب من 17 ألف مدرسة مركز (Center School) وكذلك لدفع أجر مُدرِس أو شراء الكتب بسعر التكلفة من المصرف، ويمكن الاقتراض من الصندوق لأغراض خاصة بعمل أنشطة صغيرة مدرة للدخل بين الأطفال لمساعدتهم على مواصلة التعليم، وتُحصل أقساط هذه القروض أسبوعيًا كالمعتاد.

ب.4 برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: بعد الكوارث التي تعرض لها البلد ووقوعه في خسائر مادية وبشرية ومن بينها أعضاء في المصرف، أصبح من الضروري وضع برنامج لإعادة التأهيل والذي يتضمن ما يأتي:

- تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي بقيمة من 300 إلى 500 تكا تُسدَد في أقساط أسبوعية، وقد استفاد من القرض 60 ألف عضو.

- كما تضمن قروضًا لاستعادة رؤوس الأموال تصل إلى 2.000 تكا للعضو مع تجميد المصاريف على القروض غير المسددة، ويحدد العضو قيمة القسط الذي يستطيع سداده على ألا يقل عن 10 تكا في الأسبوع، وقد استفاد من هذه القروض 40 ألف عضو.

- كما تضمن إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة عشرة (10) أيام للتذكير بنظم وقواعد المصرف مع إعادة تكوين المجموعات، كما تضمن البرنامج أيضًا قروضًا لاستعادة الأراضي الزراعية، وأخرى لاستعادة الثروة الحيوانية، وكذلك قروضًا لآلات الري والزراعة.

ت. المقاربة الثالثة: التنمية الاجتماعية: وذلك بالاتكاء على شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمات اجتماعية صغيرة (المجموعة والمركز) والتي تقوم على مبدأ الثقة والاعتماد المتبادل، مستندًا عليها وعلى متانتها والتزامها كضمان أساسي وبديل عن الضمانات المادية التي تأخذها البنوك العادية، بما يُقوي تلك الروابط الاجتماعية وبما يُقوي من بناء المصرف ويُعضِد من نجاحه الذي يتجلى في نسبة سداد القروض (Repayment Rate) التي تبلغ 98 %.

ث. المقاربة الرابعة: التنمية بتحسين نوعية الإنسان ذاته: يتم ذلك في المصرف من خلال مدخلين (2) وهما كالآتي:

ث.1 المدخل الأول: تغيير المفاهيم: وقد مرت بنا القرارات الستة عشر (16) وما بها من مفاهيم.

ث.2 المدخل الثاني: بث روح المشاركة.

3.4 ملامح النظام الاقتصادي للمصرف: يتمحور النظام الاقتصادي للمصرف في ثلاثة (3) ملامح وهي كالآتي: (مجدي، 2007، صفحة 109)

1.3.4 قروض بدون ضمانات: يُعتبر أهم إنجاز حققه المصرف، وهو توفير تمويل للفئة الفقيرة وهذا بعد حرمانها من خلال البنوك التجارية دون الحاجة لوجود ضمان مالي من ودائع أو عقارات، كما أن الحصول على قرض يتم وفقاً لإجراءات ميسرة وغير معقدة لا تستغرق هذه الاجراءات أكثر من أسبوع، بالإضافة إلى تنوع هذا القرض حسب الحاجة نجد ما يأتي:

أ. القرض العام (General Loan): وهو النوع الأساسي من القروض في المصرف ويحصل عليه كل أعضاء المصرف والحد الأقصى له 10 آلاف تكا، ويُستخدَم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.

ب. القرض الموسـمي (Seasonal Loan): والغرض منه هو دعم الزراعات الموسـمية، ولها نوعان: فردي والحد الأقصى له ثلاث (3) آلاف تكا تُرد في موسم الحصاد أو خلال ستة أشهر، وجماعي ويبلغ حده الأقصى 10 آلاف تكا للمجموعة و135 ألف تكا للمركز من 6 مجموعات.

ت. قرض الأسـرة (Family Loan): وتحصـل الأسـرة عليه عن طريق المرأة وهي المسـئولة عنه قانونًا، ويُسدَد على أقساط أسبوعية خلال عام، والحد الأقصى له 30 ألف تكا لكنه يتراوح في الأغلب بين 10 و15 ألف تكا، ويُشترط له أن تكون المرأة قد سبق لها الاقتراض أربع (4) مرات، وهناك أنواع أخرى من القروض، نذكر منها: قرض الإسكان، وقرض التكنولوجيا وقروض صناديق الادخار.

2.3.4 المجموعة والمركز: وهما الشـكلان اللذان ابتكارهما المصـرف لاسـتغلال شـبكة العلاقات الاجتماعية، وهي الشـبكة التي صـارت تسـمى رأس المال الاجتماعي والمبنية على الثقة والدعم المتبادل، في مدخل صار يُعرف فيما بعد بنموذج "إكساب القوة"، إذ تُعَرَّف حالة الفقر: بأنها أحد أشكال التجريد من القوة، ويقوم النموذج باستخدام واضح لما يسمى بالاقتصاد الأخلاقي للعلاقات الاجتماعية القائمة على الثقة والإحساس بالالتزامات الاجتماعية نحو الآخرين على أساس التبادل. ونموذج إكساب القوة هذا لابد له من التنظيم الذاتي للفقراء، وشـبكة قوية من العلاقات الاجتماعية، ولابد من بلورة هذا وذاك في تنظيمات قوية للفقراء ضمن تنظيمات المجتمع المدني،وهذا ما يفعله المصرف من خلال المجموعة والمركز.

3.3.4 الرقابة المالية والإدارية: الضبط المالي والإداري هما عماد أي مؤسسة ناجحة، و بدونهما تفقد مؤسـسـية العمل معناها، ورغم الأهداف الاجتماعية للمصـرف فلم يكن ذلك مبررًا للتهاون في هذا الأمر. وبتحليل ذلك الملمح في المصرف نجد أن الرقابة المالية والإدارية تتم لعنصرين (2) هما الأعضاء والموظفين، وبتكامل هذين العنصـرين ينضـبط أداء المؤسـسـة ككل، ومن ثم يتحقق النجاح، ولتحقيق هدف ذلك الانضباط وغيره من الأهداف تم وضع الهيكل الإداري السابق ذكره، وتوزيع تلك المسئولية عليه، بداية من مسئولية رئيس المجموعة وسكرتيرها، ثم مسئولية رئيس المركز ومساعده، ثم مسئولية موظف المصرف الميداني الذي يتعامل مباشرة مع الأعضاء.

5.آفاق تجربة بنك الفقراء محلياً وعالمياً

من شـأن كل تجربة إنسـانية ناجحة أن تنمو نموًا مطرداً إذا توافرت لها من القائمين عليها الإخلاص والتجرد والمثابرة وحسـن الإدارة ، وإذا توافرت البيئة والظروف التي تسـاعد على هذا النمو، وهذا شـأن تجربة بنك جرامين، فقد توافرت لها في القائمين عليها ما ذُكرت من الصـفات السـالفة الذكر، فكانت تجربة ناجحة بكل مقاييس فتعدى صداها المحلية إلى العالمية، فشهدت التجربة تكراراً ونسخاً في العديد من دول العالم. (مجدي، 2007، صفحة 163)

1.5 آفاق التجربة محلياً: انطلق المصـرف في هذه الآفاق من خلال ما يُعرف بأسـرة مؤسـسـات جرامين (Family of Grameen Organizations)، وهي إحدى عشـر (11) مؤسـسـة تعمل في مجالات تنموية مختلفة، ومن بين هذه المؤسسات نذكر: (مجدي، 2007، صفحة 165)

1.1.5 مؤسسة جرامين كريشي (Grameen Krishi Foundation): ظهرت هذه المؤسسة للوجود عام 1991 لمواصلة وتوسيع قاعدة العمل الذي بدأ عام 1988، وتعمل المؤسسة مع المزارعين في شمال بنغلاديش وفي محافظة "تانجيل"، ومن بين أهدافها: تحسين نظام الري بإدخال التكنولوجيا الحديثة فيه، دعم المستلزمات الزراعية لصغار المزارعين بأسعار معقولة وأخيراً مساعدة المزارعين على زيادة محاصيلهم.

2.1.5 مؤسسة جرامين أدوج (Grameen Uddog): أُنشئت هذه المؤسسة لتقوم على مساعدة النساجين الفقراء الذي يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، وهي مؤسسة غير هادفة للربح، فلا يُوزَع الربح إن وجد على مديري المؤسسة بل إنه يُرَد على المشروع ليُستخدَم كرأسمال، والهدف الأول للمؤسسة هو أن تُحيي صناعة الأنوال اليدوية وإدارتها إدارة الأعمال الحديثة، بحيث تُصبح صناعة النسيج البنغالية موجهة للتصدير، وتتمثل المساعدة في: الإمداد برأسمال التشغيل في صورة غزل وأصباغ، واستحداث وجلب التصميمات الحديثة والقيام بالخدمات التسويقية داخل وخارج القطر.

3.1.5 مؤسسة جرامين ترست (Grameen Trust): النجاح الذي شهده بنك جرامين من خلال وصوله إلى الفقراء وخدمتهم من خلال الائتمان، بدأ الكثير من الناس والمنظمات يفكرون في طريقة جرامين، ويتبعون قواعد جرامين في عملهم، هذا ما جعل العديد من الطلبات للتدريب والمساعدة، وتلبية لهذه الطلبات وُجدت مؤسسة جرامين ترست سنة 1989، وهي مؤسسة غير هادفة للربح، ومن أهدافها: دعم وتشجيع البرامج الهادفة إلى تقليل الفقر والتي تتخذ من جرامين نموذجًا لها، و توفير التدريب والدعم الفني للمنظمات المحلية والدولية الهادفة لتكرار التجربة، وأخيراً الانخراط في البحث والعمل على تشجيع أو القيام بالتجريب لإيجاد سبل التغيير الاجتماعي الاقتصادي في حياة الفقراء.

2.5 آفاق التجربة عالمياً: وَجدت تجربة بنك جرامين علاجاً لقضية قديمة لكن بفكر جديد على الأقل محلياً، سمح لها أن تكون تجربة فريدة من نوعها، هذا ما جعلها تجتاز الحدود البنغالية إلى العالمية، ومن أجل تكرار هذه التجربة خَصَّصَ القائمين في البنك برنامجًا كبيرًا في إطار مؤسسة جرامين ترست لتكرار نمط بنك جرامين.

1.2.5 برنامج تكرار بنك جرامين: (Grameen Bank Replication Program GBRP): تقوم المؤسسة من خلال هذا البرنامج بدعم وتشجيع مشاريع تكرار تجربة بنك جرامين في جميع أنحاء العالم، حيث تقوم بإدماج القائمين على تجارب التكرار في غمار بيئة جرامين من خلال إقامة حوارات، وحتى سنة 1996 نظمت المؤسسة بتعاون مع بنك جرامين 18 حواراً دوليًا شارك فيه 367 شخصاً من 62 دولة، بالإضافة إلى قيامها بالتدريب المكثف على اجراءات التشغيل الخاصة ببنك جرامين وهو شرط أساسي لتنفيذ ناجح لمشروع تكرار نمط البنك، وحتى سنة 1996 قامت بتدريب 271 شخصاً من 64 منظمة تعمل في 26 دولة. (مجدي، 2007، صفحة 188)

6.الخاتمة:

عرفت بنغلاديش تقدماً كبيراً خلال الثلاثة عقود الماضية في مكافحتها لظاهرة الفقر بأنواعه المختلفة، من خلال استراتيجيات وسياسات رشيدة في مجالات مختلفة، فعلى الصعيد الاقتصادي مثلا ارتفع دخل الفرد من 1,610 دولار سنة 2016 إلى 1,751 دولار سنة 2017، كما أن احتياطها من النقد الأجنبي سجل نمواً بأكثر من 450 % على مدى عشرة أعوام الماضية ووصل إلى 33,3 مليار دولار.

وتعود هذه الزيادة إلى أسباب نذكر منها: زيادة صادرات البلد من مختلف المنتجات وخاصة الملابس الجاهزة، التحويلات المالية والمتأتية من الأفراد خارج البلد والمساعدات الخارجية والمنح من المنظمات الدولية المختلفة.

1.6 النتائج: وما سبق ذكره، ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا البحث، عمدت بنغلاديش على محاربة ظاهرة الفقر حتى بأبعاده المتعددة غير مكتفية بمكافحة فقر الدخل، ومن النتائج التي تم التوصل إليها، نذكر ما يأتي:

1.1.6 الدور الكبير للمؤسسات غير الحكومية في مكافحة ظاهرة الفقر خاصة في المناطق الريفية.

2.1.6 النتائج المبهرة في مكافحة الفقر متعدد الأبعاد من خلال توفر وتحسن مرافق الصرف الصحي، والتقليل من نسب وفيات الأطفال.

3.1.6 الدور الكبير الذي تلعبه المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بنغلاديش، خاصة بعد إعطاءها فرصة رفع مستواها التعليمي وبالأخص المرأة الريفية.

4.1.6 مساهمة العنصر البشري والمتمثل في النخبة في بنغلاديش في دفع عجلة التنمية.

5.1.6 النجاح الباهر لتجربة بنك الفقراء الرائدة GRAMEEN BANK، من خلال مساهمته في تطوير آلية التمويل والمتمثل في التمويل المنتهي الصغر "القرض المتناهي الصغر"، ومساهمته أيضاً في خلق مناصب شغل جديدة بعد ازدياد المشاريع الصغيرة.

6.1.6 الإرادة السياسية والجدية في مكافحة ظاهرة الفقر خاصة من قبل الحكومات المتعاقبة، كما يمكننا في هذه النقطة أن ننوه على بعض تصريحات رجال السياسة في بنغلاديش، وعلى سبيل المثال لا الحصر، مقولة وزير المالية البنغالي السيد أبو المال عبد المغيث: " الفقر قابل للزوال إذا أُخلِصت النية، وإذا هاجمته من جبهات عديدة، وإذا التزمت بذلك. الالتزام هو أهم شيء - الالتزام بالقضاء على الفقر، ونحن لدينا ذلك ".

2.6 التوصيات والاقتراحات: كما يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تساهم في التخفيف من ظاهرة الفقر، ونذكر منها ما يأتي:

1.2.6 محاولة تعميم تجربة بنك الفقراء GRAMEEN BANK وتحسين بعض اجراءاته، على سبيل المثال إدخال النظام المصرفي الإسلامي في التمويل المتناهي الصغر.

2.2.6 تشجيع المشاريع الصغيرة عن طريق الإعفاءات الضريبية، من أجل خلق المزيد من مناصب الشغل.

3.2.6 وضع استراتيجيات في مجال التشغيل خاصة في القطاع الخاص من خلال حماية العمال في إطار العمل اللائق، وفتح فرص الاستثمار في المجال الزراعي.

4.2.6 توفير الظروف الملائمة لتنمية العنصر البشري، من خلال ترك مجال الإبداع.

5.2.6 دعم الصناعات الناشئة المحلية وحمايتها من سياسة الإغراق، للمحافظة على مناصب الشغل.

6.2.6 التركيز على محاربة الفقر متعدد الأبعاد لأنه يمس كرامة الإنسان.

7. قائمة المراجع:

1. أحمد عزوز ، و أحمد ضيف. (جوان, 2017). **أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها**. *مجلة معارف علمية دولية محكمة في العلوم الإقتصادية* (22)، صفحة 326.

2. الجريدة الرسمية. (20 جويلية, 2003). **قانون رقم 03 - 10 مؤرخ في 19 جويلية 2003، معدل ومتمم، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**. *(43)، المطبعة الرسمية*. الجزائر.

3. الطيب بولحية، و سمير سالمي. **الأجندة 21 المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة - بالتطبيق على القطاع السياحي**. *مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة - دراسة تجارب بعض الدول*. جامعة سعد دحلب، البليدة، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

4. الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم. (2018). ***تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، المكونات الأساسية لمخطط العمل وتنمية المناطق الحدودية الجنوبية***. **الجزائر**: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2006). ***تقرير التنمية البشرية للعام 2006، ماهو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية***. القاهرة: MERIC.

6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2010). ***تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية***. الولايات المتحدة الأمريكية: Colorcraft of Virginia.

7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013). ***تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع***. كندا: Lowe-Martin.

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2015). ***تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل عمل***. الولايات المتحدة الأمريكية: PBM Graphics.

9. حاج قويدر قورين. (جوان, 2014). **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**. *مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية* (12)، صفحة 17.

10. خالد قاشي، و رمزي بودرجة. **اللامركزية في الإدارة المحلية ودورها في التنمية المحلية المستدامة، تجربة الرياض السعودية في تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية نموذجا**. *مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني حول آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية*. جامعة سعد دحلب، البليدة، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

11. زيد إبن محمد الروماني. (2005). ***الفقر، حقيقته وأسبابه*** (الإصدار الطبعة الأولى). الرياض: دار الورقات العلمية.

12. سعيد مجدي. (2007). ***تجربة بنك الفقراء*** (الإصدار الطبعة الثانية). بيروت: الدار العربية للعلوم.

13. علي وهب. (1990). ***خصائص الفقر والأزمات الإقتصادية في العالم الثالث***. بيروت: دار الفكر اللبناني.

14. فريدة لرقط. **ضـــرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**. *مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق*. المركز الجامعي برج بوعريريج، برج بوعريريج، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

15. مجموعة البنك الدولي. (2018). ***الفقروالرخاء المشـترك، حل معضـلة الفقرعرض عام***. واشـنطن: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي.

16. محمد سليماني، و علي بايزيد. (جوان, 2015). **أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة**. *مجلة الإقتصاد والتنمية* (22)، 180.

17. مصطفى منير محمود. (2012). ***سياسة التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية***. القاهرة: جامعة القاهرة.

18. هشام عايد. (2017). **أثر النمو الاقتصادي على الفقرفي وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائروالدول النامية خلال الفترة 1970 - 2013 (أطروحة دكتوراه)**. تلمسان، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أبو بكر بلقايد.